اقتصاد

سورية: تمهيد خصخصة الكهرباء

عدنان عبد الرزاق

اتخذ نظام بشار الأسد في سورية خطوة نحو خصخصة الكهرباء، ما يفسح المجال بشكل أكبر للإيرانيين الذين يتوسع نفوذهم في العديد من القطاعات الحيوية ومنها الطاقة، بينما تتفاقم الأعباء المعيشية لملايين السوريين بفعل الغلاء وفرض زيادات متلاحقة على أسعار الطاقة. وأصدر رئيس النظام مرسوماً يقضي بجواز شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة التي يمكن ربطها مع شبكة النقل أو شبكة التوزيع إذا توافرت الإمكانات الفنية لذلك. واعتبر المرسوم الصادر، أنّ هذه الخطوة تأتي من أجل المساهمة في تنفيذ استراتيجية الطاقات المتجددة حتى عام 2030، وبهدف تشجيع تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة الكبيرة.

لكنّ الخبير في قطاع الطاقة عبد الجليل سعيد، قال لـ«العربي الجديد» إنّ المرسوم الصادر، الأحد الماضي: «يعد بداية لانسحاب الحكومة من قطاع الكهرباء وخصخصته»، موضحاً أنّ كبرى شركات الطاقة المتجددة تعود إلى إيران ورجال أعمال مقربين من بشار الأسد، حيث استثمروا في الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء. وأضاف سعيد، أنّ عجز حكومة الأسد عن تأمين الفيول والذي أدى لانقطاعات بالكهرباء تستمر لنحو 20 ساعة يومياً، دفعها لفتح الاستثمار في القطاع أمام شركات محلية وأجنبية، وذلك بعدما رفعت الحكومة أخيراً سعر الكهرباء.

وكانت وزارة الكهرباء قد رفعت مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي تعرفة الشريحة الأولى المنزلية من 1 إلى 2 ليرة سورية للكيلو واط في الساعة، والثانية من 3 إلى 6 ليرات، والثالثة من 6 إلى 20 ليرة، والرابعة من 10 إلى 90 ليرة والشريحة الأخيرة من 25 إلى 150 ليرة. كما طاول رفع أسعار الكهرباء الاستخدام الزراعي (الري)، فارتفع سعر الكيلو واط من 12 إلى 40 ليرة.

في المقابل، اعتبر مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة، يونس علي، في تصريحات إذاعية محلية، مساء الأحد، أنّ شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع الطاقات المتجددة «لا يعني الاتجاه نحو خصخصة الكهرباء، بل نوع من التشاركية بين القطاعين العام والخاص والهدف منه، التزام وزارة الكهرباء بشراء ما يُنتج من هذه المشاريع». ولا توجد علاقة مباشرة بين الشركات المستثمرة والمواطنين، بحسب مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة، فالشركات تنتج الكهرباء فقط وتبيعها للمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء، التي تقدم بدورها الكهرباء للمواطنين.

لكنّ الخبير في قطاع الطاقة عبد الجليل سعيد، قال إنّ «قطاع الكهرباء حكومي بالمطلق، وبداية قبول شركة النقل والتوزيع شراء الكهرباء من القطاع الخاص وعلى رأسها شركات إيرانية، ستؤدي لا محالة إلى منح تراخيص للقطاع الخاص لمدّ خطوط نقل وتوزيع الكهرباء سواء كان منتجاً لها أو غير منتج... أليس ذلك خصخصة؟».

وأشار إلى تراجع إنتاج سورية من الكهرباء، من 7 آلاف ميغاواط عام 2010 إلى نحو 3 آلاف ميغاواط أو أقل حالياً، ما دفع نظام الأسد للتخلي الجزئي عن القطاع.

وجاء تهاوي إنتاج الكهرباء في ظلّ انحسار إنتاج النفط من 380 ألف برميل يومياً لنحو 30 ألف برميل يومياً، بينما يجري سد الفارق مع الاستهلاك الذي يقترب من 200 ألف برميل، عبر الاستيراد من روسيا وإيران.

الليرة التركية تتجاهل نمو الاقتصاد

هوت العملة التركية إلى مستوى قياسي جديد، أمس الثلاثاء، لتصل إلى 13,12 ليرة مقابل الدولار الواحد، و14,91 لليورو، وذلك على الرغم من إعلان مؤشرات اقتصادية مشجعة، أبرزها تحقيق تركيا نمواً فاق 7% في الربع الثالث من العام الجاري.

يقول الاقتصادي التركي أوزجان أويصال لـ«العربي الجديد» إن استمرار الليرة في الهبوط يرجع إلى ازدياد المضاربات، خاصة في ظل تمسّك الرئيس رجب طيب أردوغان بخفض أسعار الفائدة. وكان أردوغان قد قال، الاثنين الماضي، إنه لن يؤيّد مطلقاً رفع أسعار الفائدة، وإنه «لن يتراجع أبداً عن خفضها».

ويأتي تهاوي الليرة رغم المؤشرات الإيجابية للاقتصاد، إذ أعلنت هيئة الإحصاء، أمس، نمو الاقتصاد بنسبة 7,4% على أساس سنوي خلال الربع الثالث. وقال وزير التجارة محمد موش إنّ الصادرات تساهم بـ 92% في النمو.

(Getty)

أردوغان وسرّ محاربة الفائدة العالية

مصطفى عبد السلام

يبدي بعضهم استغرابه من إصرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على خفض الفائدة، وتأكيده يوم الاثنين أنه لن يؤيد مطلقاً رفع أسعار الفائدة، وأنه «لن يتراجع أبدا عن ذلك»، رغم استمرار تهاوي الليرة، خاصة أن هذا الإصرار يدعم اضطرابات سوق الصرف مع زيادة التضخم، لكن دعونا نتفق هنا على أمور عدة، أولها أنّ أردوغان لم يطالب بتصفير سعر الفائدة، أي جعلها صفراً، وثانيها أنّه يطالب بخفض الفائدة لتحقيق أهداف متعددة، منها توفير أموال رخيصة للقطاع الخاص تساعد في تأسيس المشروعات، وبالتالي خلق فرص عمل ودعم القطاع الإنتاجي.

وثالث الأمور أنّ أردوغان ضد رفع سعر الفائدة في بلاده، ليس لأسباب دينية فقط، بل لأسباب تتعلق بمستوى أسعار الفائدة السائدة في الاقتصاديات الكبرى، ومنها اقتصاد مجموعة العشرين والتي تبلغ أسعار الفائدة فيه أقل من 1% وأحياناً قريبة من الصفر.

ورابع الأمور أنّ المستفيد الأول من رفع الفائدة هو الأموال الساخنة وبنوك الاستثمار العالمية التي تقترض بسعر فائدة أقل من 1% وتذهب إلى تركيا وغيرها من الدول الناشئة للحصول على فائدة قد تصل إلى نحو 20% وربما 24% كما جرى في تركيا قبل شهور، وبالتالي يريد إردوغان قطع الطريق على أصحاب الأموال الساخنة في اغتراف مليارات الدولارات من اقتصاد بلاده من دون إضافة فرصة عمل واحدة، بل يشكلون ضغطاً شديداً على الليرة التركية في حال حدوث خروج مفاجئ عقب وقوع أي خطر، سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً.

خامس هذه الأمور أنّ منح البنوك مودعيها سعر فائدة كبيراً يدفع أصحاب الأموال إلى الارتكان لهذا السعر وعدم المغامرة والتوجه للاستثمار والتعرض لمخاطر، وبالتالي حرمان المجتمع من ملايين المشروعات التي يمكن تأسيسها بأموال المدخرين.

سادس الأمور أنّ تجربة العدالة والتنمية قائمة على تنمية القطاع الإنتاجي، لتحقيق عدة أهداف أبرزها توفير فرص عمل وزيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي الحد من نزيف مليارات الدولارات التي تذهب لاستيراد سلع ومنتجات يمكن إنتاجها محليا في حال توفّر أموال رخيصة وطاقة بتكلفة مقبولة.

هذه اعتبارات مهمة يجب أخذها في الحسبان عند مناقشة قضية أسعار الفائدة في تركيا، لكن في المقابل كيف تواجه البلاد مخاطر اضطرابات سوق الصرف وتهاوي الليرة والتضخم مع الإصرار على خفض الفائدة الذي قد يتبعه تخلي المدخرين عن العملة المحلية وزيادة الدولار والادخار والاكتناز بالعملات الأجنبية وحدوث قفزات في الأسعار؟

أخبار مختصرة

انخفاض إنفاق الكوريين في الخارج

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي في كوريا الجنوبية، أمس، أنّ إنفاق الكوريين بالبطاقات المصرفية في الخارج خلال الربع الثالث من العام الجاري انخفض بنسبة 14,8% مقارنة مع الأشهر الثلاثة السابقة لها، حيث شددت الحكومة القواعد بشأن سحب الأموال من ماكينات الصراف الآلي وانخفضت قيمة العملة الكورية الوون مقابل الدولار. وفقاً للبيانات التي اوردتها وكالة «يونهاب»، بلغ إنفاق الكوريين الجنوبيين بالبطاقات، 2,88 مليار دولار في الفترة من يوليو/ تموز إلى سبتمبر/ أيلول منخفضاً من 3,37 مليارات دولار في الربع الثاني.

الإمارات تصدر كامل النفط للآسيويين

قال مصدران مطلعان لوكالة «رويترز»، أمس، إن شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ستصدر كامل الكميات من جميع درجات الخام للعملاء بعقود محددة المدة في آسيا خلال فبراير/ شباط 2022، وذلك للشهر الثالث على التوالي. يأتي ذلك قبيل الاجتماع بين منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها في إطار مجموعة «أوبك+»، غداً الخميس، لمناقشة سياسة الإنتاج لعام 2022. ويستأنف المنتج الإماراتي كامل الإمدادات إلى آسيا من تحميلات ديسمبر/ كانون الأول الجاري، بعدما اتفقت «أوبك+» على زيادة الإنتاج 400 ألف برميل يومياً كل شهر اعتباراً من أغسطس/ آب الماضي.

ارتفاع الإيرادات الضريبية في الأردن

ارتفعت الإيرادات المحلية في الأردن نحو 864,7 مليون دينار (1,2 مليار دولار أميركي) خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2020، وذلك نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 514,7 مليون دينار (نحو 726 مليون دولار) والإيرادات غير الضريبية بنحو 350 مليون دينار (نحو 494 مليون دولار).

وقالت وزارة المالية في بيان، أمس، إنّ الارتفاع يؤشر على أنّ الأردن اتخذ الطريق الصحيح في مسار التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا وجهود تحسين الاستقرار المالي بمعالجة التهرب الضريبي.

ارتفاع قياسي لأسعار السيارات المستعملة في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

سجلت أسعار السيارات المستعملة في المغرب ارتفاعات قياسية في الآونة الأخيرة، بسبب تزايد الطلب عليها، بعدما تسببت أزمة نقص الرقائق الإلكترونية عالمياً في تأخير تسليم السيارات الجديدة إلى الوكلاء والمشترين.

وأضحت السيارات المستعملة ملاذ الراغبين في الشراء، بعدما صار يتوجب عليهم الانتظار لأشهر لشراء سيارة جديدة، دون أن يكونوا متأكدين من إمكانية وفاء البائع بموعد تسليمها.

وعُرفت مدن بالمغرب بأسواق بيع السيارات المستعملة، خاصة تلك القادمة من إيطاليا وهولندا وألمانيا، غير أن مواقع إلكترونية أضحت تعرض ذلك النوع من السيارات، بينما يدعو الكثيرون إلى بلورة تشريع يحدد حقوق وواجبات المتدخلين في القطاع تجاراً ومشترين. ولاحظت «العربي الجديد» من زيارة بعض المحلات بالدار البيضاء أو الموقع الإلكترونية للإعلانات الخاصة بالسيارات المستعملة، أن تركيز الطلب على بعض أنواع السيارات المستعملة أدى إلى ارتفاع أثمانها، بل إن بعض الأنواع من تلك السيارات يتعذر العثور عليها لدى بعض التجار. يقول المهدي باعلي، الذي يعمل في تجارة السيارات المستعملة، إن أسعار هذه النوعية من المركبات لم تعد تقل كثيراً عن الجديدة، حيث يصل الفرق في بعض الأحيان إلى 10%، بينما جرت العادة أن تراوح بين 20% و25%.

ويشير باعلي إلى أن ارتفاع الأسعار لا يرجع فقط إلى الطلب المرتفع، بل إلى قلة المعروض في الفترة الأخيرة، حيث إن من ينوون البيع يتريثون إلا من كان منهم مضطراً للبيع، لافتا إلى أن الأشخاص الذين يريدون بيع سياراتهم المستعملة ينتظرون قبل الإقدام على ذلك إلى حين التأكد من حيازة سيارة جديدة لدى الوكلاء، الذين يطالبونهم بالانتظار في ظل تراجع الإنتاج لدى المصنعين بسبب أزمة الرقائق الإلكترونية. وجرت العادة أن يكون عدد السيارات المستعملة المباعة في العام بالمغرب ثلاثة أضعاف السيارات الجديدة، التي يسوقها الوكلاء المعتمدون من قبل الماركات المصنعة. غير أن مبيعات السيارات المستعملة تراجعت في العام الماضي تحت تأثير الحجر الصحي وتداعيات الأزمة الصحية على القدرة الشرائية للأسر.

ووصلت مبيعات السيارات المستعملة في 2020، حسب الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، إلى 280 ألف سيارة، مقابل 405 آلاف سيارة في 2019.

مال وناس

بدت الحكومة المصرية عازمة على تعديل قانون الإيجارات القديمة، بعد سنوات من الإرجاء خشية الغضب الشعبي، إذ يمس القانون أوضاع قرابة 9 ملايين مستأجر بخلاف أسرهم، فيما تتباين وجهات النظر بين مؤيد ومعارض للخطوة

مصر: لغم الإيجارات القديمة

تعديلات تشريعية تهدد ملايين المستأجرين بالطرد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يتأهب مجلس النواب المصري لفتح ملف تعديل قانون الإيجارات القديمة، بعد سنوات من الإرجاء خشية الغضب الشعبي نتيجة معاناة المواطنين من ظروف معيشية صعبة إثر انخفاض قيمة الجنيه بنسبة 60% تقريباً منذ قرار تحرير سعر الصرف عام 2016، وما صاحب ذلك من ارتفاع كبير في أسعار العقارات، وبيع وإيجار الوحدات السكنية، فيما يمس القانون أوضاع قرابة 9 ملايين مستأجر، بخلاف أسرهم. ومهدت الحكومة لإجراء تعديلات موسعة تطاول المستأجرين الأشخاص بموافقتها، يوم الأربعاء الماضي، على أول تعديل للقانون يقضي بإخلاء الأماكن غير السكنية المؤجرة للأشخاص الاعتباريين (الشركات والمؤسسات)، خلال مدة لا تتجاوز 5 سنوات، ورفع القيمة الإيجارية إلى 5 أمثال القيمة القانونية السارية حالياً، بالإضافة إلى زيادتها سنوياً بنسبة 15%، وإلزام المستأجر بإخلاء المكان المؤجر ورده إلى المالك أو المؤجر (بحسب الأحوال)، في اليوم التالي لانتهاء هذه المدة.

وقال مصدر برلماني مطلع لـ«العربي الجديد»، إن موافقة مجلس الوزراء أخيراً على تعديل القانون ستفتح الباب لمناقشات موسعة حول مواده بمجرد إرساله رسمياً إلى مجلس النواب، بحيث يمتد التعديل ليشمل الأماكن المؤجرة بغرض السكن، من خلال تحرير عقد الإيجار بين المالك والمستأجر خلال مدة زمنية محددة، وإقرار زيادة سنوية دورية على قيمة الإيجار لحين انتهاء المدة. وأضاف المصدر، وهو عضو بارز في لجنة الإسكان بمجلس النواب، أن الوحدات السكنية الخاضعة لأحكام قانون الإيجارات القديمة ليست ملكاً للمستأجر حتى تستمر لسنوات طويلة في حيازته، ثم يورثها إلى الزوجة ومنها إلى الابن أو الابنة بعد الزواج، في حال استمرار المعيشة والإقامة فيها، مقابل قيمة إيجارية لا تتجاوز جنيهات معدودة شهرياً، بما لا يتناسب مع المعدلات المرتفعة للتضخم والأسعار التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة.

وأشار إلى أنه حان الوقت لإجراء تعديلات موسعة على أحكام القانون، لا سيما أن رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي تحدث عن هذا الموضوع صراحة قبل نحو 3 أشهر، بقوله إن الوحدات في مناطق وسط القاهرة لا يزيد إيجارها الشهري عن 20 جنيهاً، بينما تصل قيمتها إلى ملايين الجنيهات، و«إذا كان من حق المستأجر أن يعيش فيها، هو وأولاده، فمن حق مالكها أيضاً أن يستمتع بقيمتها». وتابع المصدر أن حديث الرئيس عن قانون الإيجارات القديمة، وما تلاه من إدخال الحكومة تعديلات على القانون يستلزم تحرك البرلمان في هذا الملف، وتقديم النواب لمقترحاتهم بشأن المزيد من التعديلات على القانون، في المحافظات، لدراسة الحالات المختلفة شرط مراعاة حقوق كل من المالك والمستأجر في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وعدم الانحياز لطرف على حساب آخر. وقال إن إخلاء الأماكن المؤجرة للأشخاص الطبيعيين لغرض السكن يستوجب تشكيل لجان للمستأجرين، واقتطاع الحكومة أموالاً من عوائد التصالح في مخالفات البناء، بهدف تعويض المستأجرين المضارين الذين يثبت عدم امتلاكهم لأماكن سكنية بديلة، فضلاً عن منحهم الأولوية في الحصول على وحدات ضمن مشروعات الدولة للإسكان الاجتماعي.

ورغم تقدم أكثر من 100 نائب بتعديلات موسعة على قانون الإيجارات في عام 2016، إلا أن البرلمان السابق نأى بنفسه عن التعرض لهذه الأزمة، خوفاً من النواب على شعبيتهم في الشارع، نظراً لأن شريحة المستأجرين هي الأكثر عدداً، وهي المعرضة بصورة أكبر للمضر في حال سحب الوحدات السكنية منهم بعد مرور مدة زمنية، لن تتجاوز 7 سنوات في أفضل الأحوال، من دون توفير بدائل لهم. وبينما تتركز أغلب الإيجارات القديمة في محافظات إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية)، وبعض محافظات الدلتا من دون الصعيد، نص القانون - الذي يعود إلى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر - على «عدم انتهاء عقد الإيجار بوفاة المستأجر، أو تركه العين المؤجرة، إذا بقي فيها زوجه (الزوج أو الزوجة) أو أولاده، أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك».

في المقابل، هناك وجهة نظر مؤيدة لحق الملاك في الحصول على إيجارات تقترب من الواقع بعد سنوات طويلة من الإجحاف بفعل تمسك المستأجرين، وغالبيتهم من الورثة، بعدم ترك العين المؤجرة ودفع جنيهات معدودة في معظم الحالات. واعتبر مصدر قيادي في الحزب المصري الديمقراطي، الذي يملك 7 مقاعد في البرلمان، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد»، أن تعديل قانون الإيجارات «بضرب استقرار المجتمع في الوقت الراهن، لأن تحرير العلاقة الإيجارية سيكون على حساب طبقات تعاني في الأصل من أوضاع اقتصادية شديدة الصعوبة ومن ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات الأساسية، مع فرض الحكومة المزيد من الضرائب والرسوم بصفة دورية». يذكر أن المتحدث باسم مجلس الوزراء نادر سعد قال إن موافقة الحكومة على تعديل بعض أحكام إخلاء الأماكن المؤجرة للأشخاص الاعتبارية لغير غرض السكن، يأتي تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية الصادر عام 2018 بـ«عدم دستورية منع المؤجر من طلب إخلاء المكان، ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد، بما في ذلك عقود الأماكن المؤجرة للأشخاص الاعتبارية لاستعمالها لغير غرض السكن».

وقال وزير العدل عمر مروان، في تصريحات إعلامية، أخيراً، إن «الحكومة ليس لديها مشروع متكامل لتعديل أحكام قانون الإيجارات القديمة في الوقت الراهن»، مبيناً أنه يحق لنواب البرلمان التقدم بأي تعديلات لازمة على القانون الحالي، مع حضور ممثلين عن الوزارات المختصة لمناقشتها مع أعضاء المجلس تحت قبة البرلمان.

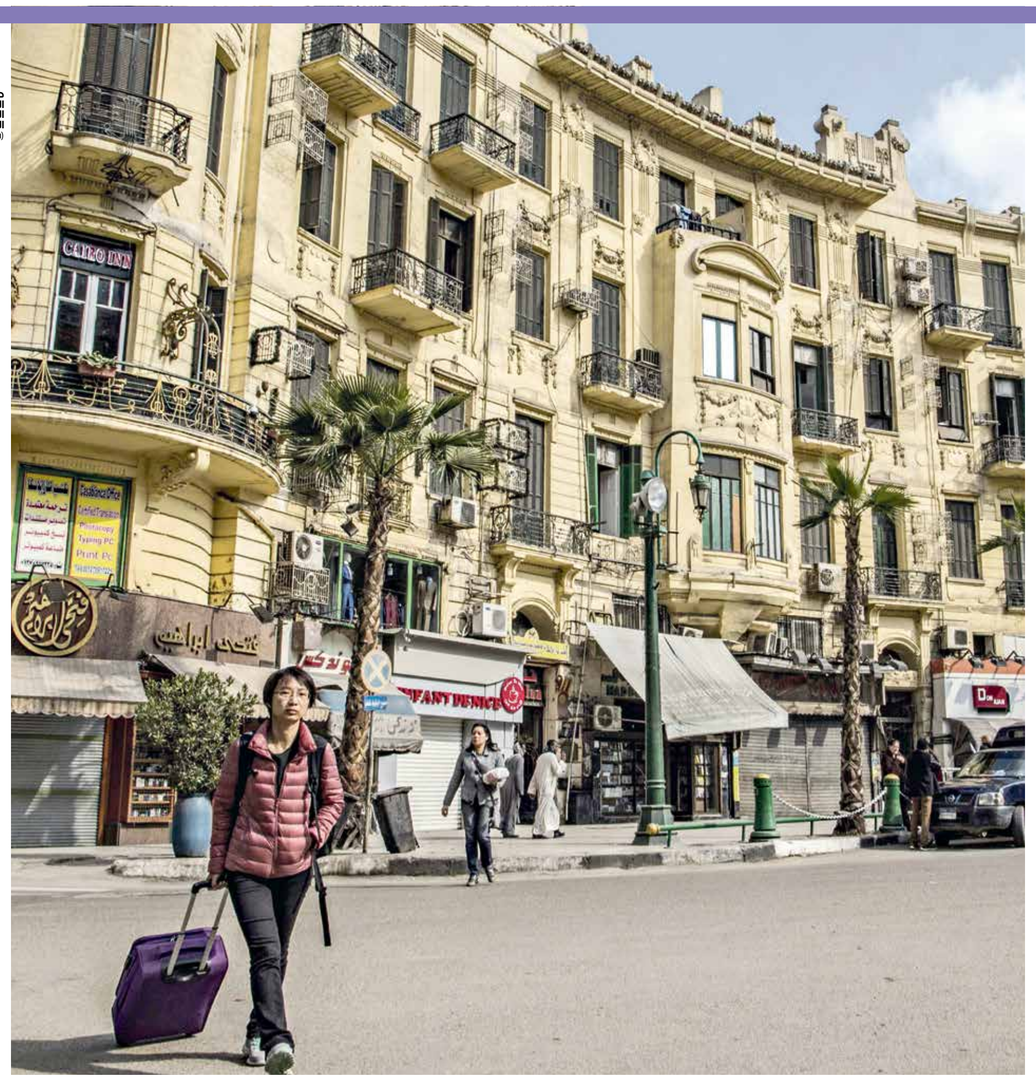
منطقة وسط القاهرة التي تضم الكثير من المباني التاريخية المؤجرة (مرانس برس)

قانون الإيجارات القديمة يمس قرابة 9 ملايين مستأجر

ضوابط لبيع العقارات

وافق مجلس الوزراء المصري على ضوابط بيع الوحدات العقارية التي تعمل شركات التطوير العقاري على إنشائها، تتضمن إلزام المطور العقاري بمعايير تتعلق بالإعلان عن بيع الوحدات، وكذلك أعمال الصيانة والتشغيل. وقال مجلس الوزراء في بيان، أمس، إن الضوابط المطروحة تستهدف حماية السوق العقارية والمطورين الجادين، والحفاظ في الوقت ذاته على حقوق المشترين، لافتا الى انه تم التوافق عليها بالتنسيق بين المطورين ووزارة الاسكان.

سوق العملات في إيران يتجاهل مفاوضات فيينا

حافظ سعر صرف الدولار على مستويات ته المر تفعة امام الريال الايراني، وسط تشكك متعاملين في تاثير استئناف المفاوضات النووية مع واشنطن

طهران ـ **صابر غل عنبري**

تجاهل سوق العملات الأجنبية في طهران، استئناف المفاوضات النووية في فيينا، الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي وإلغاء العقوبات المفروضة على إيران. ليسير السوق في اتجاه مغاير لتوقعات المتفائلين، بينما كان الريال يسجل تحسناً مع كل جولة من جولات التفاوض السابقة. ووصل سعر صرف الدولار الأميركي، خلال تعاملات، أمس الثلاثاء، إلى 291,7 ألف ريال في السوق الحر، مسجلاً تراجعاً طفيفاً عن تعاملات، الاثنين، الذي شهد استئناف المفاوضات غير المباشرة مع واشنطن في فيينا، إذ وصل إلى 295 ألف ريال، وهو أعلى مستوى له منذ أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي. وقال حميد رضا، الناشط في سوق العملات في بازار طهران، لـ«العربي الجديد» إنّ المضاربين في السوق لديهم شكوك كبيرة في نجاح المفاوضات، مضيفاً أنّ استئنافها لم يترك أجواء إيجابية في سوق العملات، لذلك ظلت الأسعار ترتفع وتجاهلت هذا الحدث.

وأضاف رضا أنّ البعض في السوق يرون أيضاً أنّ ارتفاع الأسعار خلال الآونة الأخيرة سببه توجه البنك المركزي لتدبير سيولة أجنبية لتعويض جزء من عجز الموازنة في الشهور الستة الثانية من العام المالي الإيراني (بدأ في 20 مارس/ آذار). وتعاني الموازنة الجديدة من عجز غير مسبوق في تاريخ هوياتها للمضاربين لقاء الحصول على مبالغ بالنقد الأجنبي. غير أنّ البنك المركزي، الذي هذا النظام لإعطاء كل مواطن سنوياً هذا المقدار من العملات الصعبة، اعتباراً من السبت الماضي. ويعزو الخبراء اتساع الفجوة بين أسعار الدولار في محال الصرافة الحكومية والسوق الحر إلى تراجع ضخ الدولار واليورو إلى السوق من قبل البنك المركزي الإيراني. ويرى خبراء أنّ حكومة إبراهيم رئيسي، تدخل هذه المفاوضات وهي تحت ضغوط اقتصادية متزايدة، إذ يرتقب معدل التضخم في إيران إلى أكثر من 60%، وتتراجع العملة مقابل الدولار. لكنّ المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، قال، أمس الثلاثاء، إنّ المفاوضات «تركز على رفع العقوبات»، مؤكداً أنّ طهران «لن تقبل بأقل من ذلك وأكثر مما ورد في الاتفاق النووي حول التعهدات النووية». وقد أدى انخفاض العملة الإيرانية إلى تضخم، هو الأعلى منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، وفقا لتقرير لوكالة «فارس» الإيرانية في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. كما أشارت وكالة أنباء العمال «إيلنا» مؤخراً إلى أنّ الأسعار ارتفعت خلال الفترة من مارس/ آذار حتى أغسطس / آب 2021 بنسب تتراوح بين 30% و90%.

أما هبوط العملة الوطنية الإيرانية فهو مرتبط بتراجع حاد في إيرادات البلاد بالنقد الأجنبي خلال السنوات الأخيرة. فقد خفضت العقوبات الأميركية موارد الدولة من 100 مليار دولار إلى 5 مليارات دولار، حسب محافظ البنك المركزي الإيراني السابق، عبد الناصر همتي، فضلاً عن قول الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني إنها أفقدت إيران نحو 200 مليار دولار من عوائدها ومواردها. وأدى انخفاض موارد الدولة إلى عجز كبير في الموازنة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، تحمّل البنك المركزي أعباءه من خلال طباعة النقود والبيات أخرى. ويظهر تقرير للبنك الدولي صادر في يونيو/حزيران الماضي، تراجع الناتج المحلي الإجمالي الإيراني من 600 مليار دولار في العام 2012، إلى 445 مليار دولار في العام 2017، ثم إلى 191 مليار دولار في العام الماضي.

الحكومة الإيرانية الجديدة تعاني من عجز غير مسبوق في الموازنة

مكتب صرافة في طهران (مرانس برس)

لبنان: ارتفاع جديد لأسعار البنزين

بيروت ـ **رينا الجمّال**

سجلت أسعار البنزين ارتفاعاً جديداً في لبنان أمس الثلاثاء، وذلك على الرغم من تراجع أسعار النفط عالمياً عقب الكشف عن ظهور متحور جديد من فيروس كورونا، الأمر الذي أرجعه مختصون في سوق الطاقة إلى استمرار العملة الأميركية في الصعود أمام الليرة اللبنانية والنقص الحاد في النقد الأجنبي. وزاد سعر صفيحة البنزين «95 أوكتان» 3600 ليرة ليصل إلى 316,6 ألف ليرة، وصعد سعر صفيحة البنزين «98 أوكتان» بقيمة 4 آلاف ليرة لتصبح 327 ألف ليرة. يعزو عضو نقابة أصحاب المحروقات جورج البراكس، في حديثه مع «العربي الجديد»، ارتفاع سعر البنزين، بالرغم من تراجع سعر برميل النفط عالمياً وتراجع البنزين 17 دولاراً لكل طن ليتر، إلى ارتفاع سعر صرف الدولار واعتماد مصرف لبنان سعر 20400 ليرة للدولار الواحد، بعدما كان يعتمد 19500 ليرة في الجدول السابق، حيث يؤمن 90% من قيمة اعتمادات استيراد البنزين للشركات المستوردة، التي بدورها تؤمن نسبة 10% بسعر السوق. في المقابل، تراجع سعر الديزل أويل أو المازوت 5300 ليرة ليصبح 329 ألف ليرة للصفيحة، وكذلك الغاز 3200 ليرة ليصبح 284,1 ألف ليرة للأسطوانة (القارورة). ولا تزال أسعار الغاز تؤرق الكثير من اللبنانيين، إذ يقول فريد زينون، رئيس نقابة العاملين والموزعين في قطاع الغاز، لـ«العربي الجديد»، إن «التسعيرة الحالية قاسية جداً، ويجب إيجاد الحلول السريعة والبديلة للناس في ظل فصل الشتاء الذي حتماً سيزيد الطلب على المادة، وقد رفعنا اقتراح دعم الغاز، أقلّه ثلاثة أشهر، حتى يتمكن الناس من الصمود وتأمين التدفئة المطلوبة في البرد القارس، ولا سيما في القرى والجبال، فالرواتب تتدهور قيمتها والقدرة الشرائية تتراجع جداً، ولا مقدرة للناس على تحمل حصار الغلاء المعيشي الذي يقابله ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والجوع».

أسعار الغاز تؤرق الكثير من اللبنانيين خلال الشتاء

على صعيد ثان، نفّذ سائقو السيارات العمومية، أمس، اعتصاماً أمام وزارة الداخلية في بيروت، وأقفلوا عدداً من المداخل بمستوعبات النفايات، احتجاجاً على ما وصلت إليه البلاد من أوضاع معيشية متردية.

وقال اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية للنقل البري في بيان: «رغم ما يصدر من آراء وأفكار إصلاحية، لا نلمس حتى اللحظة أي إجراءات أو خطة انقاذية ذات برنامج زمني، وأصبح شعبنا، ومنهم قطاع النقل البري وسائر القطاعات، في حال تخبط لا ناصر ولا معين». وطالب الاتحاد المسؤولين بجملة خطوات أساسها العدالة الاجتماعية والمساواة، ومواجهة الاحتكارات واجتثاث الفساد، وتثبيت سعر النقد وإنهاء مافيا السوق السوداء.

وسجلت الليرة اللبنانية خلال الأسبوع الجاري هبوطاً إضافياً، حيث بلغ سعر صرف الدولار الواحد 25 ألف ليرة في السوق الموازية، في حين أن سعره الرسمي يبلغ 1515 ليرة. ومنذ أكثر من عامين، تعصف بلبنان أزمة اقتصادية حادة، صنفها البنك الدولي واحدة من بين 3 أسوأ أزمات اقتصادية في العالم، أدت إلى انهيار مالي ومعيشي وارتفاع بمعدلات الفقر والبطالة.

مواطنون ينتظرون امام إحدى المحطات للتزود بالوقود (حسين بيضون)

رؤية

الأسواق الناشئة والرياح العاصفة

شريف عثمان

في الوقت الذي يتركز فيه اهتمام العالم على توالي ظهور متحور أوميكرون في البلدان المختلفة، وما يتسبب فيه من إعادة لفرض القيود على التجمعات والسفر والأعمال فيها، يتعرض الاقتصاد العالمي، كما الاقتصاد الوطني لكل دولة، إلى ضغوط متزايدة، يساهم فيها بدرجات مختلفة ارتفاع معدل التضخم في تلك الدول، كما إعلان بنك الاحتياط الفيدرالي «البنك المركزي الأميركي» بدء تقليص مشترياته من السندات، ومن ثم اقترابه من رفع معدلات الفائدة على أمواله، بالإضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، الأمر الذي يزيد من التحديات التي تواجهها الاقتصادات الفقيرة والناشئة، مع غياب رؤية واضحة للتعامل مع تلك التحديات.

وقبل ما يقرب من عشرين شهراً، ومع تيقن البنك الفيدرالي من انتشار فيروس كوفيد-19 في الأراضي الأميركية، وتوقع حدوث ملايين الإصابات، كانت أسواق الأسهم والسندات تتلقى الضربة تلو الأخرى، لتخسر المؤشرات الرئيسية ما يقرب من ثلث قيمتها، وتعاود الذكريات الأليمة المرتبطة بالأزمة المالية العالمية في 2008 – 2009 زيارة مستثمري السندات، فتلوح أمام أعينهم مليارات الدولارات التي فقدوها وقتها.

لم يقف البنك الفيدرالي وقتها عاجزاً، ولم ينتظر يوم الأربعاء المحدد للإعلان عن تغيير معدلات الفائدة، وإنما اتخذ قراراً نادراً بتخفيض معدل الفائدة على أمواله إلى صفر بالمائة في يوم أحد لا ينظر فيه عادة أغلب المتعاملين في الأسواق المالية في أجهزة الحاسب الآلي أو الهواتف المحمولة الخاصة بهم، ولا يفتحون بريدهم الإلكتروني، ولا تذيع فيه المحطات التليفزيونية الاقتصادية إلا برامج مسجلة ومعادة، ينصرف معها أغلب الأميركيين إلى متابعة فيلم على شوتايم أو مسلسل على نتفليكس.

ولم يكتف البنك الفيدرالي بسحق معدلات الفائدة، وإنما أعلن نيته استخدام كل ما بحوزته من أدوات، بما فيها تطبيق برامج التيسير الكمي وشراء السندات من السوق الثانوية، لمنع البلاد من الدخول في أزمة مالية كبرى على غرار ما حدث في 2008. ومع اقتراب الاقتصاد الأميركي، خلال الفترة التي مضت من عام 2021، من استعادة قوته وإنتاجه ووظائفه، ومع ارتفاع معدل التضخم بصورة واضحة، بدأ البنك الفيدرالي في إنهاء برامج التيسير الكمي، ليستعد لرفع معدل الفائدة على أمواله، أملاً في كبح جماح التضخم، الذي لو استمر على ارتفاعه خلال العام المقبل، فربما يتسبب في محو كل ما تم من إنجازات اقتصادية خلال الشهور العشرين الأخيرة، وقد يتسبب في نتائج كارثية في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس قرب نهاية 2022، أو انتخابات الرئاسة في 2024.

لا يعد رفع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة خبراً جيداً للاقتصادات الناشئة والنامية، ويعني في أغلب الأحيان انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة إليها، وربما انسحاب بعض ما هو موجود فيها حالياً، الأمر الذي يجعل مسؤولي البنوك المركزية في تلك الدول يجلسون حالياً في انتظار إشارة من البنك الفيدرالي ليبدأوا رحلة رفع معدلات الفائدة على عملاتهم، في محاولة للدفاع عنها، وحماية الاستثمارات الأجنبية التي لديها، وعلى رأسها بالتأكيد الأموال الساخنة.

وعلى الناحية الأخرى من الكوكب، كانت التأثيرات السلبية لعام الجائحة، والممتدة حتى الآن، على الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، شديدة الوضوح، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي بصورة مفاجئة ولم يستعد من قوته حتى الآن إلا قليلاً، وتسببت أزمة مطور العقارات الشهير إيفرغراند وديونه في ارتباك السوق الصينية العقارية والمالية والصناعية. ولما كانت الصين المستورد الأكبر في العالم للنفط والمعادن الرأسمالية، كما العديد من السلع، والمستهلك الأكبر لفيه للفحم والألومنيوم واللحوم والقطن وفول الصويا، والعديد من السلع الأخرى، فقد يسبب تباطؤ الاقتصاد الصيني العديد من المشكلات للاقتصادات الناشئة والنامية، خاصة فيما يتعلق بتراجع صادرات تلك الدول إليها، بالإضافة إلى انخفاض تدفق الاستثمارات الصينية لتلك الاقتصادات.

وحتى هذه اللحظة، يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد الصيني العام المقبل بمعدل 5,6%، وهو أقل معدل نمو لثاني أكبر اقتصاد في العالم في أكثر من ثلاثة عقود، باستثناء عام الجائحة 2020، ولا يخفي الصندوق حقيقة أن رفع معدلات الفائدة الأميركية سيزيد من معوقات نمو الاقتصاد الصيني.

ولمعرفة تأثير التغيرات السابقة على البلدان المختلفة، جمعت مجلة الإيكونوميست بيانات لعدد من متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لستين اقتصاداً كبيراً، غنياً ونامياً، وأوضحت ما قد يسببه رفع معدلات الفائدة الأميركية من زيادة عجز الحساب الجاري، وتضخم عجز الموازنة، والوصول بالدين إلى مستويات خطرة، وبصفة خاصة الديون قصيرة الأجل المستحقة للأجانب، والتضخم، وعدم كفاية احتياطيات النقد الأجنبي في هذه الدول.

ورتبت الإيكونوميست أيضاً الدول بحسب صادراتها إلى الصين، مشيرةً إلى أن الدول التي تصدر لها ما يدخل في سلاسل الإمداد اللازمة للتصنيع لن تتضرر طالما استمر المواطن الأميركي في شراء المنتجات الصينية، بينما يكون الضرر الأكبر للاقتصادات النامية التي تصدر مواد أولية للصين، يتم استخدامها في البناء، أو أغذية يأكل منها أكثر من 1,4 مليار صيني.

نجت مصر من الجزء الخاص بالتصدير للصين، بسبب عدم وجود صادرات تذكر، ولكنها جاءت ضمن أعلى الدول في ما أطلقت عليها الإيكونوميست «مؤشر الضعف»، وخاصة في الجزء الخاص بالتضرر من رفع معدلات الفائدة الأميركية، حيث لم تتجاوزها إلا الأرجنتين واليونان. وأشارت الإيكونوميست أيضاً إلى صعوبة موقف كل من تركيا وأستراليا وتشيلي والبرازيل وباكستان بخلاف الدولتين.

رفع معدلات الفائدة الأميركية المنتظر قبل نهاية العام المقبل، وارتفاع العائد على سندات الخزانة الأميركية مع بدايته، سيخطف الكثير من استثمارات الأجانب في أدوات الدين بالجنيه المصري، ويضغط على احتياطي النقد الأجنبي والعملة المصرية، وسيرفع تكلفة الاقتراض من الخارج بالدولار، وسيزيد من عجز الموازنة ويصعب النمو الاقتصادي، وربما يتطلب الأمر أكثر من رفع معدل الفائدة على الجنيه المصري، فهل نحن مستعدون، أم سيكون ذلك مبرراً لبيع المزيد من الأصول التي يصعب تعويضها؟

محور

أوميكرون يعمّق أزمات 6 دول عربية

جاءت سلالة كورونا المتحورة «أوميكرون» لتثير مخاوف 6 دول عربية من تعميق أزماتها الاقتصادية والمالية. وفي هذا السياق، يترقب اليمن وسورية مزيداً من الأزمات على وقع «أوميكرون»، ما قد يؤدي إلى تمدد الجوع. وسارعت كل من الجزائر وتونس إلى اتخاذ إجراءات احترازية بهدف حماية الأسواق، فيما تتخوف دول أخرى مثل العراق من تراجع إيراداتها النفطية في حال تصاعد الوباء وتهاوي أسعار الخام عالمياً. وفي الأردن ثارت مخاوف من الغلاء وتراجع الصادرات

تمدّد الجوع في اليمن وسورية

الأسواق المتهاوية بسبب الحرب تواجه شح الغذاء وارتفاع البطالة

يترقب اليمن وسورية مزيداً من الأزمات على وقع «أوميكرون»، ما قد يؤدي إلى تمدد الجوع في البلدين اللذين يعانيان من تداعيات الحروب

محمد راجح، فؤاد عبد العزيز

تسود حالة ترقب وحذر واسعة مختلف القطاعات الاقتصادية في اليمن مع الانتشار السريع للمتحور الجديد من فيروس كورونا في عدد من بلدان العالم، واستمرار كورونا بالتفشي طوال العام الحالي في اليمن بالتوازي مع تصاعد المعارك العسكرية والأزمات الاقتصادية الطاحنة.

أزلاف جديد لاقتصاد اليمن

ويواجه اليمن خطورة الانزلاق إلى مشاكل أعمق، إذ تعرف البلاد أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم خلال الفترة الأخيرة. ومع انتشار الفيروس والتطورات الأخيرة بظهور متحور جديد والصراع الدائر في اليمن، فإنّ مراقبين يتوقعون سقوط البلاد في بئر أعمق يفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية. وبدأت الحكومة اليمنية في رصد التأثيرات التي قد تنتج عن تداعيات الفيروس المتحور، إذ تابعت اللجنة الوطنية العليا للطوارئ في اجتماعها الطارئ برئاسة رئيس الوزراء معين عبد الملك، أخيراً، تطورات الوضع الوبائي لفيروس كورونا على ضوء إعلان منظمة الصحة العالمية عن المتحور الجديد «أوميكرون» وما يمكن اتخاذه من إجراءات صحية تحسباً لأي طارئ.

وحسب مصدر حكومي مسؤول تحدث لـ«العربي الجديد»، فإنّ الوقوف على التطورات والمستجدات الدولية في هذا الخصوص يهدف إلى تكوين فكرة شاملة عن حجم التأثيرات الناتجة عن الإجراءات المتخذة على المستوى الدولي والمنظمات الصحية المعنية، لاتخاذ التدابير والخطط الاقتصادية للتعامل مع التبعات التي قد تفاقم الأزمة الاقتصادية الحالية في اليمن.

وأكد المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أنّ اليمن لن يستطيع مواجهة تبعات «أوميكرون» على المستوى الاقتصادي وسوق الصرف المضطرب وحده، إذ يحتاج الأمر لمساعدة دولية تجنب البلد الذي تجتاحه أزمات اقتصادية وإنسانية وخيمة ما لا تحمد عقباه مع تمدد الجوع ليشمل نسبة كبيرة من السكان في مختلف المناطق والمحافظات اليمنية.

ومن جانبه، يجزم الخبير الاقتصادي منصور البشيري، في حديثه لـ«العربي الجديد»، بأنّ أيّ إغلاق آخر على المستوى العالمي مع الإعلان عن المتحور الجديد «أوميكرون» سيؤثر بشكل كبير على اليمن الذي يعتبر سوقاً مفتوحاً للمنتجات والسلع المستوردة من الخارج، وبالتالي سترتفع الأسعار بشكل مستمر كفيروس كورونا.

> انتقادات لتجاهل النظام السوري التجاوب مع تداعيات المتحور الجديد

ويشير إلى ما حدث في الانتشار الأول من فيروس كورونا، حيث تأثرت الأسواق اليمنية واختفى كثير من السلع وارتفعت أسعارها وتدهورت بعض الخدمات العامة الرئيسية.

لكن من وجهة نظر البشيري، فإنّ تأثير المتحور الجديد على سوق الصرف في اليمن سيكون محدوداً مقارنة بتأثر بقية القطاعات الأخرى، إذ يرى أنّ المشكلة الأهم هنا ليست في شح النقد الأجنبي بل في سوء الإدارة بدرجة أساسية والفوضى والعشوائية في التعامل الحكومي مع هذه الأزمة التي تتحور بشكل مستمر كفيروس وبائي. ويتوقع عضو اتحاد عمال اليمن علي الصلاحي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنّ اليمن مقبل على أزمة كبيرة في سوق العمل وتضخم البطالة وتأزم الأوضاع المعيشية مع تصاعد تبعات انتشار المتحور الجديد واستشعار الخطر من قبل قطاع الأعمال في اليمن، الذي لم يلجأ إلى اتباع سياسة تشغيل طارئة، خصوصاً في قطاع النقل وما قد ينتج عن ذلك من تسريح آيد عاملة وتخفيض الأجور.

أزمات سورية

لم تبد مؤسسات النظام السوري حتى الآن أي ردة فعل على ظهور المتحور الجديد لكورونا والذي يدعى «أوميكرون»، باستثناء بيان مقتضب وروتيني لوزارة الصحة، دعت فيه السوريين إلى «أخذ المزيد من الحيطة واتباع الإجراءات الاحترازية». وأضافت أنّها «تتابع على مدار الساعة الوضع الوبائي لفيروس كورونا محلياً وعالمياً». وعدا عن ذلك، فإنّ أيّاً من المسؤولين التابعين للنظام لم يستغل الطفرة الجديدة لفيروس كورونا، وأخبار الحذر العالمي وإغلاق الحدود وإيقاف حركة الطيران من بلدان في أفريقيا، كي يتوقع الأسوأ للاقتصاد السوري، أو يحمّل الأزمات المعيشية الحالية عليها، كما جرت العادة، ذلك أنّ البلد يعاني في الأساس من الحصار والعقوبات، وبالتالي فإنّ تأثير هذا الفيروس على الوضع في سورية قد يحتاج لفترة زمنية أطول من الدول الأخرى، بحسب ما يؤكد العديد من المتابعين.

ويرى المحلل الاقتصادي من دمشق مروان قويدر أنّ التأثيرات السلبية المتوقعة على الاقتصاد العالمي، في حال حصول إغلاق، كما حدث في عام 2020، قد لا تطاول سورية بشكل مباشر، لأنّ البلد لا توجد فيه سياحة، وحركة الطيران متوقفة منذ عدة سنوات، وبالتالي فإنّ التأثيرات السلبية قد تطاول التجارة الخارجية والتصدير قبل الاستيراد.

وأوضح قويدر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ النظام السوري «كان من أكبر المستفيدين من تراجع أسعار النفط العالمية إبان الإغلاق جراء أزمة كورونا، حين انخفض سعر البرميل إلى أقل من 20 دولاراً خلال العام الماضي، إلا أنه تضرر كثيراً عندما ارتفع سعر البرميل إلى أكثر من 80 دولاراً خلال فترة الانتعاش الاقتصادي التي حصلت في الأشهر الثلاثة الماضية، بعد إعلان العديد من الدول التعافي من الفيروس».

وأشار قويدر إلى أنّ النظام كان يعول كثيراً على زيادة صادراته خلال العام القادم، ورفعها من مليار يورو إلى نحو مليار يورو، خصوصاً بعد انفتاح الأردن والعديد من الدول الخليجية عليه، أما إذا حدث إغلاق شبيه بالعام الماضي، فلن يتحقق هذا الأمر بسهولة.

مخاطر الجوع تهدّد اليمنيين على وقع «أوميكرون» (محمد حمود/Getty)

فيتش: مخاطر على النمو

توقعت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني أن تؤدي الزيادات الأخيرة في التضخم إلى تعقيد أية استجابة سياسية لمواجهة تداعيات متحور فيروس كورونا الجديد «أوميكرون»، ما يزيد المخاطر على نمو الاقتصاد العالمي. وقالت «فيتش»، في تقرير أمس الثلاثاء، إن التداعيات الصحية للمتحور سيكون لها تأثير تضخمي؛ إذا أدت عمليات الإغلاق الجديدة أو التباعد الاجتماعي الطوعي إلى تقييد تفاقم نقص سلسلة التوريد العالمية.

الجزائر وتونس تتأهبان للمخاطر: إجراءات لتفادي الكابوس

سارعت كل من الجزائر وتونس إلى اتخاذ إجراءات احترازية بهدف حماية الأسواق من مخاطر أوميكرون

الجزائر ـ **حمزة كحال**
تونس ـ **إيمان الحامدي**

رفعت الجزائر وتونس درجة التأهب القصوى لمواجهة مخاطر تسرب الفيروس المتحور «أوميكرون» على الأرواح والاقتصاد. ولم ينفك مراقبون في البلدين إمكانية تأثير المتحور على إيرادات النقد الأجنبي، خاصة من قطاعي السياحة وصادرات الطاقة. في الجزائر، تستبق الحكومة وصول المتحور الجديد من فيروس كورونا «أوميكرون» بدراسة إمكانية غلق المجال الجوي وتشديد دخول البلاد، في وقت بدأ فيه شبح العودة للغلق يخيم على الشارع، وهو ما جعل جمعية التجار تتحرك لتفادي تكرار الخسائر الذي خلفه تجميد الأنشطة التجارية منذ مارس/ آذار 2020. ولم تسجل الجزائر رسمياً أي إصابة بالمتحور الجديد لكورونا «أوميكرون»، في وقت تشهد فيه الإصابات بكورونا مستويات منخفضة جداً، فيما يراوح عدد الوفيات يومياً عند عتبة 10 حالات. وكشف عضو الهيئة العلمية المكلفة بمتابعة تفشي «كورونا» (لجنة حكومية)، البروفيسور رياض مهياوي، أن "الجزائر لم تسجل رسمياً أي حالة إصابة بأوميكرون، وراسلنا هيئة معهد باستور (معهد للأمراض المعدية) لمضاعفة التحاليل اليومية لرصد أي إصابة ممكنة، كما تسقنا مع وزارة النقل لمضاعفة الفرق الطبية في المطارات الدولية والموانئ كأول خطوة». وأضاف مهياوي، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أن «الهيئة ستجتمع بنهاية الأسبوع من أجل وضع الإجراءات، مبدئيا سيكون المجال الجوي والبحري المعني سواء بتشديد الرقابة على الرحلات القادمة من جنوب أفريقيا أو الدول الأكثر تضرراً من أوميكرون، وإذا دخل المتحور، وهو أمر وارد، فسنتوجه إلى الغلق الكامل بعد استشارة الحكومة طبعاً». وحول الغلق الكامل وحظر التجول، استبعد مهياوي «التوجه نحو فرض غلق كامل للأنشطة التجارية الآن وعلى المدى المتوسط». من جانبه، أكد رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين الجزائريين الحاج الطاهر بلنوار أن «رجوع النشاط التجاري بعد أشهر من الإغلاق سمح بعودة الحياة لأكثر من 50 ألف مطعم ومقهى، لحقت بأصحابها أضرار مادية كبيرة جراء تجميد نشاطها بسبب تفشي وباء كورونا».

وبعد أكثر من عام ونصف من قرار الغلق الشامل الذي نفذته تونس في إبريل/ نيسان 2020، لا تزال البلاد تعاني من تداعيات ذلك القرار وفترات الغلق بعدما تراجع النمو إلى مستويات دنيا لم تسجلها البلاد سابقا بنسبة سلبية قدرت بـ-8,8 بالمائة. ولا تزال المتحورات الجديدة تشكل خطرا كبيرا على اقتصاد تونس والوضع الصحي عموما وسط أزمة سياسية تعصف بالبلاد وخسارة الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 88 ألف مؤسسة استنزفها الفيروس، حسب بيانات رسمية. ويخشى المتعاملون الاقتصاديون ومستثمرون في القطاع الخاص من تعكر الوضع الصحي مجددا والعودة إلى الغلق بعد فترة التعافي التي بدأت مع تقدم حملة اللقاح الوطنية. وتمثل إمكانية العودة إلى الغلق السيناريو المرعب الذي يتأهب له مهنيو السياحة بعد إعلان العديد من الأسواق تعليق رحلاتها، ما قد يسبب إلغاء حجوزات كانت تعوّل عليها السياحة التونسية في موسم نهاية السنة. ولا يخفي كاتب عام جامعة وكالات الأسفار ظافر لطيف قلق المهنيين من ظهور متحورات جديدة تنبئ بإحباط كل الجهود التي بذلت من أجل تعافي القطاع، مؤكداً أن تعافي السياحة وقطاع الطيران قد يؤجل إلى عام 2024، وفق ما توقعت منظمة السياحة العالمية في وقت سابق. وأكد لطيف، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الوضع الصحي العالمي يلقي بظلاله على السياحة المحلية التي دخلت مرحلة غموض جديدة بعد أن كادت تقترب من الخروج من النفق المظلم الذي فرضه فيروس كورونا لمدة موسمين متتاليين. وكشف البنك المركزي التونسي عن تسجيل عائدات القطاع السياحي في تونس تحسنا طفيفا، حيث قدرت بحوالي 1,9 مليار دينار تونسي (حوالي 678 مليون دولار)، خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة الحالية، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وقال الخبير الاقتصادي رضا الشكندالي إن الحكومة مطالبة بتوفير نفقات طارئة لمجابهة الأزمة الصحية في موازنة العام القادم، مؤكدا أن شح التمويلات يتطلّب توقيع اتفاق سريع مع صندوق النقد الدولي الذي يفتح الأبواب نحو تعبئة موارد خارجية أخرى.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

مخاوف من تراجع السياحة في تونس بعد تعافيها خلال الفترة الأخيرة (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

المزيد من التفاصيل
على الموقع الالكتروني

الأردن: مخاوف من ارتفاع الأسعار وتراجع الصادرات

عمّان ـ زيد الدبيسية

عادت المخاوف لتسيطر من جديد على كافة القطاعات في الأردن بسبب ارتفاع الإصابات والوفيات بفيروس كورونا محلياً، وظهور سلالة «أوميكرون» في العديد من البلدان، ما يعرض الاقتصاد لمخاطر إضافية تعمل الحكومة جاهدة للحد من آثارها خلال الفترة المقبلة. ويخشى الأردن من حدوث ارتدادات اقتصادية خطيرة بسبب السلالة الجديدة واحتمال عودة معظم البلدان للإغلاقات وبالتالي تأثر اقتصاديات البلدان الأخرى من خلال نقص إمدادات السلع وارتفاع آخر على أجور الشحن وكلف الإنتاج وغيرها. ورغم أن الحكومة أكدت أكثر من مرة عدم وجود توجه لفرض حظر شامل أو جزئي لمواجهة وباء كورونا، إلا أن مراقبين يرون أن الأوضاع التي تسود معظم البلدان حالياً والتي يرتبط معها الأردن بعلاقات اقتصادية ستؤثر على اقتصاده حتماً، ومن ذلك ترجيح ارتفاعات جديدة على أسعار العديد من السلع، خاصة الغذائية منها. وفي سياق متصل، يتوقع حصول انتكاسة لقطاع السياحة الأردني مرة أخرى بسبب المتحور «أوميكرون» وبالتالي فقدان الأردن أحد موارده المالية. وكان قطاع السياحة الأكثر تأثر بالجائحة، إذ انخفض الدخل السياحي للأردن العام الماضي بنسبة بلغت 75,7%، بالمقارنة مع نسبة نمو 1,2% لعام 2019، ما ساهم في انكماش معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويشهد الأردن تحسّناً في الموسم السياحي منذ حوالي شهرين فيما يتوقع أن يؤدي المتحور الجديدة من كورونا إلى إلغاء بعض الحجوزات السياحية.

وقال رئيس غرفة تجارة الأردن، نائل الكباريتي، لـ«العربي الجديد»، إن الاقتصاد الأردني ما زال يعاني كثيراً بسبب الجائحة وتداعياتها وما نتج عنها من إجراءات حكومية لاحتواء الوباء، مشيراً إلى أن فتح القطاعات لم يمر عليها سوى عدة أشهر والمخاوف من العودة لتلك الإجراءات أو بعضها نتيجة لارتفاع الإصابات وظهور سلالة جديدة عالمياً خطيرة جداً. وأضاف أن الإغلاقات المتوقعة في بعض البلدان ستؤثر على حركة التجارة وكذلك عمليات توريد السلع إضافة إلى ارتفاع أجور الشحن والخدمات اللوجستية الأخرى، وبالتالي احتمال العودة إلى المربع الأول عند ظهور الأزمة. من جانبه، قال مدير عام غرفة صناعة عمّان، نائل الحسامي، لـ«العربي الجديد»، إن هذا المتحور قد يتسبب في تراجع الصادرات الأردنية لبعض الأسواق وكذلك ارتفاع أسعار مدخلات ومستلزمات الإنتاج بشكل عام، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاعات على الأسعار محلياً وعالمياً. وأضاف أن الاقتصاد الأردني يحتاج إلى بعض الوقت لتجاوز تداعيات كورونا، وبالتالي ظهور سلالة جديدة من الوباء، وخاصة الأخيرة، سيحمّل الأردن مزيداً من الأعباء الاقتصادية ويفقده جانباً كبيراً من إيراداته المتحققة من نمو بعض القطاعات مثل الصناعة والسياحة والصادرات وغيرها.

توقعات بارتفاعات في أسعار السلع (Getty)

ويرى رئيس المرصد العمالي، أحمد عوض، أن البطالة ستشهد مزيداً من الارتفاع خلال الفترة المقبلة، في الوقت الذي نتطلع فيه إلى عودة كافة القطاعات للعمل بكامل طاقتها وإعادة العاملين لديها، لكن الأمور يبدو أنها تسير باتجاه معاكس من خلال تطورات الحالة الوبائية على مستوى العالم وانعكاساتها على الأردن وباقي البلدان. وارتفعت نسبة البطالة في الأردن إلى 25% والفقر إلى 27% بسبب جائحة كورونا، حسب بيانات رسمية. وقال عوض لـ«العربي الجديد» إن الحد من آثار تلك السلالة يتطلب تعاوناً من الجميع من خلال أخذ التطعيمات ومتطلبات والالتزام بالسلامة العامة وتسهيل وتسريع إجراءات الاستيراد من مناشئ مختلفة، إضافة إلى تعزيز نفاذ الصادرات الأردنية للأسواق الخارجية.

العراق: رعب من تهاوي الإيرادات النفطية

أبدت مصادر قلقها من تهاوي أسعار النفط، ما يؤزم الوضع المالي والمعيشي في العراق

بغداد ـ **زيد سالم**

لم تعلن السلطات الصحية في العراق لغاية الآن تسجيل أي إصابة بالمتحور الجديد لفيروس كورونا «أوميكرون»، لكن وزارة الصحة أوصت باتباع إجراءات الوقاية من الفيروس، لا سيما بعدما تبيّن أنه يصيب حتى الذين اصيبوا بفيروس «كورونا» سابقاً، وفي إطار هذه التطورات، لا يرى مراقبون حدوث تأثر للاقتصاد العراقي بسبب المتحور الجديد إلا إذا غزل العراق وُمنع السفر وهبط سعر النفط. ونقل الإعلام الحكومي في العراق عن مدير دائرة الصحة العامة في وزارة الصحة رياض الحلفي قوله إنّ «الوزارة ستلجأ إلى اعتماد الإجراءات السابقة والتباعد الاجتماعي للوقاية من المتحور الجديد».

فيما تشير مصادر عراقية أخرى إلى احتمال إغلاق الحدود في حال تسجيل إصابات كثيرة بالمتحور الجديد، وهو ما قد يؤثر على الاقتصاد العراقي، لكن منظمة الصحة العالمية لفتت إلى إنّه لم يتضح بعد ما إذا كان «أوميكرون» أشد عدوى مقارنة بالمتحورات السابقة، أو إذا كان يتسبب في مرض أشد خطورة، داعية الدول إلى ترك الحدود مفتوحة. من جهته، قال عضو خلية الأزمة المتخصصة بإصدار القرارات المرتبطة بـ«كورونا» عباس الحسيني إن «جميع السلطات الصحية في البلاد لم تتوصل إلى قرار بخصوص المتحور الجديد وحقيقة كونه أشد خطراً من المتحورات السابقة»، مبيناً في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «الحكومة ملزمة بمنع أي انعكاسات اقتصادية على المواطنين في حال عاد العراق إلى حالة الإغلاق وحظر التجول، وتحديداً على شريحة الفقراء ومحدودي الدخل وحتى الموظفين الجدد ممن لا تتجاوز مرتباتهم 250 دولاراً شهرياً، وتقوم خلية الأزمة عادة بتقديم مقترحات للحكومة بشأن منع أي آثار اقتصادية قد ترافق الإغلاق الوقائي».

وبيّن عضو الدورة السابقة للبرلمان العراقي كاظم الركابي أن «العراق يتأثر مع كل موجة كورونا أو ظهور متحور جديد، ما ينعكس على مختلف القطاعات وتحديداً على أسعار النفط، حيث يعتمد العراق بشكل شبه كلي على بيع النفط وتغذية خزانة الدولة بالأموال. إضافة إلى قطاعات أخرى كالسياحة والخدمات وأسواق المال والبورصة والصادرات». وأضاف: «أكثر ما هو مرعب بالنسبة للحكومة العراقية هو تدهور أسعار النفط، ولحد الآن الأمور يمكن اعتبارها في صالح العراق، لكن لا أحد يعلم شيئاً عن المستقبل»، موضحاً في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «حكومة الكاظمي فشلت في إدارة اقتصاد العراق خلال فترة كورونا، وقد حاولت إنقاذ نفسها على حساب الفقراء وشرائح الموظفين من خلال رفع قيمة الدولار، إضافة إلى خطوات الإصلاح الاقتصادي التي لم يظهر منها أي شيء على أرض الواقع». بدوره، رأى الخبير الاقتصادي عبد الرحمن المشهداني أن «عودة الإغلاق بسبب المتحور الجديد قد تؤدي إلى انسداد وتدهور اقتصادي كالذي حصل في مطلع العام الماضي وأدى إلى توجه العراق نحو فكرة الاقتراض الخارجي، وفي وقتها كانت حاجة العراق إلى نحو 60 تريليون دينار عراقي، لتوفير الرواتب لموظفي الدولة وكذلك الجانب الصحي والتعليمي»، مؤكداً لـ«العربي الجديد»، أن «العراق يمر حالياً بمخاوف من تكرار هذا السيناريو، في ظل عدم استقرار الوضع السياسي بسبب الصلاحيات المحدودة التي تمتلكها حكومة تصريف الأعمال، فضلاً عن احتمال عودة انخفاض أسعار النفط».

قلق من تدهور قطاعات إنتاجية في حال تفاقم الجائحة